وحيث وجب له العلم فهو عليم وهو الذي علمه
شامل لكل ما من شانه ان يعلم وحيث وجبت
له القدرة فهو قادر والقادر هو الذي ان شا فعل
وان شا ترك فهو المتمكن من الفعل والترك بصدور
عنه كل منهما بحسب الدواعي المختلفة وحيث
وجبت له الارادة فهو مريد وهو الذي تتوجه
ارادته علي المعدوم فتوجده وحيث وجب
له السمع فهو سميع اي سميع لكنه حذف اليا
منه للضرورة وحيث وجب له البصر فهو
بصير لان كل حي يصح ان يكون سميعا وبصيرا
وكل ما يصح للواجب من الكمالات يجب ان يثبت
له بالفعل لبراءته عن ان يكون له ذلك بالقوة
والامكان والجميع صفات كمال قطعا والخلو
عن صفة الكمال في حق من يصح اتصافه بها
نقص وهو محال عليه تعالي ومن خصايصه
سبحانه وتعالي انه لا يشغله ما يبصره عما
يسمعه ولا يسمعه عما يبصره بل يحيط علما
بالمسموعات والمبصرات من غير سبقية
ادراك باحدي الصفتين علي الاخري فلا هو

يشغله

يشغله شان اي حال عن شان واشار بقوله
ما يشا يريد الي اختيار مذهب الجمهور من اتحاد
المشية والارادة وانه يطلق احدهما علي الاخري
والمعني ان كل شي ما يشاءه الله فهو من حيث
انه مشي له مراد له وكلما يريده فهو من حيث
انه مراد له مشي له فلا فرق بينهما وسابع
الصفات المعنوية انه تعالي متكلم لا خلاف
لارباب المذاهب والملل في ذلك وانما اختلفوا
في معني كلامه وفي قدمه وحدوثه وقد علم
معناه واما قدمه فياتي بيانه في قوله ونزه
القران اي كلامه عن الحدوث ولما اثبت
اهل الحق الصفات الحقيقية وردت عليهم
شبهة من جانب من نفاها تقريرها ان
الصفات الوجودية اما ان تكون حادثة
فيلزم قيام الحوادث بذاته وخلوه تعالي
في الازل عن العلم والقدرة والحياة وغيرها
من الكمالات واما ان تكون قديمة فيلزم
تعدد القدما وهو كفر باجماع المسلمين
وقد كفرت النصاري بزيادة قديمين

اي نفي زيادتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)